جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

المُشاركة السّياسيَّة لتركمان العراق بعد العام ٢٠٠٥

رسالة تقدم بها الطالب
وسام عدنان جاسم الطائي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السّياسيّة / قسم النُّظم السّياسيّة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

جبار علي عبدالله جمال الدين

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

صدق الله العلي العظيم

سورة الحجرات : آية ١٣

إقرار المقوم اللغوي

أشهـــدُ أن رســـالة الطـــالب (**وســـام عـــدنان جاســـم**)، الموســـومة بـــ: ((**المشـاركة السياسـية لتركمـان العـراق بعـد العـام ٢٠٠٥**))، تمـت مراجعتهـا لغـةً، وتكون صالحة للمناقشة بعد الاخذ بالتصويبات من قبل الطالب.

الامضـاء:

اللقب العلمي: م.د

الاسم: **ايمان كريم جبار عبود**

العنوان: **كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة**

التاريخ: ٢٠٢٤/٨/٢

إقرار المشرف

أشهدُ إن إعداد رسالة ماجستير الطالب (وسام عدنان جاسم)الموسومة بـ

(المشاركة السياسية لتركمان العراق بعد العام ٢٠٠٥) قد جرت تحت إشرافي في

معهد العلمين للدراسات العليا – قسم العلوم السياسية

التوقيع :

اللقب العلمي: ا.م. د

الاسم : جبار علي عبد الله

التاريخ : / / ٢٠٢٣

توصية السيد رئيس القسم

استنادا الى التعليمات النافذة والتوصية المقدمة من قبل السيد المشرف أرشح رسالة الماجستير الموسومة بـ(المشاركة السياسية لتركمان العراق بعد العام ٢٠٠٥) للمناقشة العلمية

التوقيع:

اللقب العلمي : أ.د

الاسم : محمد ياس خضير

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ :/ / ٢٠٢٣

إقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على رسالة الطالب **(وسام عدنان جاسم)** الموسومة بـ (المشاركة السياسية لتركمان العراق بعد العام ٢٠٠٥) ناقشنا في محتوياتها وأقررنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسة – النظم السياسية

بتقدير ( ).

التوقيع

اللقب العلمي : م.د

الاسم : علي عبود مهدي

التاريخ : / / ٢٠٢٣

عضواً

التوقيع

اللقب العلمي : أ.م.د

الاسم : سعد علي حسين

التاريخ : / / ٢٠٢٣

عضواً

التوقيع

اللقب العلمي : أ.م.د

الاسم : جبار علي عبد الله

التاريخ : / / ٢٠٢٣

عضواً ومشرفاً

التوقيع

اللقب العلمي : أ.د

الاسم : جميل مصعب محمود

التاريخ : ٩/ ١٠/ ٢٠٢٣

رئيساً

صدّقت الرسالة من قبل مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في جلسته المرقمة ( ) المنعقدة في / / ٢٠٢٣م.

أ.د زيد عدنان محسن

عميد معهد العلمين للدراسات العليا

 / / ٢٠٢٣م

الإهداء

أُهدي هذا الجهد المتواضع إلى

بلد التنوع والآخاء وطني العراق

كل من علمني حرفاً أو نجاحاً أو صبراً

روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

والدتي الغالية أدامها الله ذخراً لنا وأطال الله بعمرها

أخواني وأخواتي وبقية عائلتي الكريمة

رفيقة دربي زوجتي وأولادي (أيهم وهيام)

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين على توفيقه وإعانته لي على اتمام هذا البحث ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين الأمين أبي القاسم محمد (صلى الله عليه واله وسلم) وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

ثم اتقدم بخالص شكري وتقديري عرفاناً وامتناناً لأستاذي المشرف **الأستاذ المساعد الدكتور جبار علي عبدالله** على قبوله الإشراف على هذه الرسالة مقدراً توجيهاته العلمية السديدة ، وتقديمه النصيحة والمشورة التي كان لها عظيم الأثر في أن تخرج رسالتي بهذه الصورة ، وأنا لا أملك لرد الجميل إلاّ الامتنان والعرفان وبارك الله فيه وأطال الله بعمره وحفظه .

كما يشرفني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا ، والى قسم العلوم السياسية ورئيسه **الاستاذ الدكتور محمد ياس خضير** ، وجميع الاستاذة الأفاضل في القسم الذين كانوا خير عون لي ، فجزاهم الله عني خير الجزاء . وأتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير الى الاساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة والمقوم اللغوي والمقوم العلمي الذين تحملوا عناء قراءة الرسالة وتقويمها ومناقشتها التي أغنت البحث ، وتصويب ما جاء في هذا العمل العلمي من أخطاء لكي تخرج الرسالة في أحسن صورها .

وأتقدم كذلك بالشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد في اتمام هذا البحث وإخراجه الى النور، والله ولي التوفيق .

الباحث

المحتويات

الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والامتنان	ت
المحتويات	ث
المستخلص	ح
المقدمـة	١
الفصل الأول: المشاركة السياسية والأقليات (الإطار النظري والمفاهيمي)	٧
المبحث الأول : ماهية المشاركة السياسية وأهميتها.	٨
المطلب الاول: مفهوم المشاركة السياسية .	٩
المطلب الثاني: أهمية المشاركة السياسية .	١٩
المبحث الثاني: ماهية الأقليات وحقوقها .	٣٢
المطلب الاول: مفهوم الأقليات والمفاهيم المقاربة لها .	٣٣
المطلب الثاني: أنواع الأقليات وحقوقها .	٤٩
الفصل الثاني : المشاركة السياسية لتركمان العراق بعد عام ٢٠٠٥	٦٩
المبحث الأول: المشاركة السياسية لتركمان العراق بعد عام ٢٠٠٣ .	٧٤
المطلب الاول: مشاركة تركمان العراق في المرحلة الانتقالية وصياغة الدستور.	٧٤
المطلب الثاني: تركمان العراق وخيارات الهوية.	٨٣
المبحث الثاني :المشاركة السياسية لتركمان العراق بعد عام ٢٠٠٥ .	٩٨
المطلب الاول : التمثيل السياسي لتركمان العراق.	٩٩
المطلب الثاني: موقف التركمان من كركوك.	١٢٣
الفصل الثالث: دور القوى الخارجية ومستقبل المشاركة السياسية لتركمان العراق .	١٣٩
المبحث الأول: دور القوى الخارجية تجاه تركمان العراق	١٤٠
المطلب الاول : دور القوى الاقليمية (تركيا – أيران).	١٤٠
المطلب الثاني : دور القوى الدولية (الولايات المتحدة الامريكية – الاتحاد الاوربي).	١٦٣
المبحث الثاني : الآفاق المستقبلية للمشاركة السياسية لتركمان العراق .	١٧٦
المطلب الاول : نجاح المشاركة السياسية لتركمان العراق	١٧٧

المطلب الثاني : إخفاق المشاركة السياسية لتركمان العراق	١٨٣
الخاتمة والاستنتاجات	١٩٢
التوصيات والمقترحات	١٩٦
المصادر	١٩٨

المستخلص

على الرغم من أنّ التركمان يمثلون المكون الرئيسِ الثالث للبلاد بعد العرب والأكراد (وفقا للدستور العراقي الحالي)، إلا أنهم مستبعدين من التمثيل في مفاصل الدولة بما يمثل ثقلهم الحقيقي في البلاد، حيث قامت الولايات المتحدة والقوى السياسية العراقية التي تحكمت بالمشهد السياسي في هذا البلد منذ العام ٢٠٠٣، باستبعاد التركمان عن إدارة الدولة العراقية، وجرى اضعاف دورهم في العملية السياسية، كما شهدت المناطق التركمانية تغييراً ديمغرافياً جديداً بحجة اعادة المرحلين الكرد الى مناطقهم، حيث شهدت المناطق التركمانية عمليات ارهابية مستمرة، بسبب الفراغ الأمني الحاصل نتيجة الخلافات القائمة بين الحكومة المركزية وادارة اقليم كردستان، وقد وقعت ابشع تلك العمليات عند اجتياح تنظيم داعش الارهابي أغلب المناطق التركمانية، وقيامه باعتداءات جسيمة تصل الى حد جرائم الإبادة الجماعية، ومحو الهوية القومية والتطهير العرقي، وخطف النساء واغتصابهن، وخطف الأطفال، وتدمير وسرقة كافة ممتلكات المواطنين التركمان ومصادرتها، وتدمير أماكنهم الأثرية والتاريخية، لقد تعرض التركمان للتجاوزات والانتهاكات والحصار والنزوح الجماعي في الكثير من مناطقهم، الممتدة من تلعفر الى مندلي .

عملت الأطراف السياسية المسيطرة على السلطة في البلاد بعد عام ٢٠٠٥، على إذابة التركمان داخل الهويات المذهبية (شيعية وسنية)، وحيث إن هذه المحاولات لم تأتِ من أجل منح التركمان حقوقهم ؛ وإنما لأجل كسب وزيادة عدد أكبر من المناصب لمذهبهم، على حساب هذه المكون الأصيل الذي حافظ على انتمائِه الوطني، رغم تعرضهم المستمر لسياسات القمع والتهميش، وعلى الرغم من التصريحات المتكررة للمسؤولين والسياسيين العراقيين بضرورة إلغاء نظام المحاصصة الطائفية والعرقية، حيث يجب أن تكون القدرة والكفاءة هي الأساس لتشكيل الحكومة وبناء الهيكل الإداري للدولة، ولكن لم يتم تلبية هذه الدعوات، واستمر العرف السياسي الذي تم تطبيقه منذ عام ٢٠٠٥، باختيار رئيس الوزراء من الشيعة ورئيس الجمهورية من الكرد ورئيس مجلس النواب من السنة، كما جرى اختيار نواب لكل من هؤلاء الرؤساء بموجب المعيار نفسه، دون ان ينال التركمان نصيبهم من الاستحقاق القومي، سواء من ناحية تمثيلهم في الرئاسات الثلاث، أو في الدرجات الخاصة في الحكومة العراقية .

دولة المواطنة أمل يتمسك به التركمان، حيث يرى التركمان العراقيون أن السبيل الوحيد لتحقيق حقوقهم هو دولة قائمة على المواطنة وسيادة القانون، يعيش فيها الجميع ويشارك فيها دون أن يتم استبعادهم وتهميشهم، فالتركمان يسعون لفرض احترامهم ونيل حقوقهم مثل أي قومية أخرى في العراق دون المساس بوحدة هذا البلد، حيث تم بناء السياسة التركمانية على أمل بناء وطن ديمقراطي حقيقي

ذي سيادة، تحكمه حكومة مركزية قوية، تحافظ على خصوصيات المكونات وتشركهم في إدارة الدولة، وتوزّع خيرات البلاد على مواطنيه على أساس نظام عادل.

المقدّمة

تعد المشاركة السياسية الأساس لأي نظام ديمقراطي وتعدّ من الشروط الاساسية له، حيث لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية بدون مشاركة سياسية، ويرى هنا نعوم تشومسكي :"أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة (الجمهور) الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم"، وتطور الديمقراطية ونموها إنّما يتوقف على إتاحة فرص توسيع المشاركة السياسية أمام طبقات الشعب وفئاته، وجعل كل فرد يتمتع بهذه الحقوق في الدولة ، وتمارس المشاركة السياسية دورا مهما في منع الديكتاتورية والاستبداد السياسي ، من خلال المبادئ والمقومات المعتمدة ، فإن أهمها هو آلية التداول السلمي للسلطة ، كما تساعد المشاركة السياسية الهادفة والجادة على خلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على توطيد الممارسات الديمقراطية وترسيخها .

وتعد المشاركة السياسية من أهم متطلبات وأسس النظام السياسي، ويتم تحديد شرعية نظام سياسي معين من خلال مراعاة التمثيل السياسي للجماهير، بالمقابل أن غياب المشاركة السياسية وانتشار الديكتاتوريات – بحسب موريس دوفرجيه – هي جواب على أزمة المؤسسات الاجتماعية، حيث تؤدي إلى أزمة مشروعية، وهو الأمر الذي من شأنه يكون عاملاً لزعزعة الاستقرار السياسي .

حيث اتضح أن استبعاد المجتمع عن المشاركة السياسية أو إفراغها من محتواه الحقيقي، يؤدي الى فسح المجال امام المشاركة السياسية العنيفة المولدة للأزمات والخراب، وفي هذا السياق يرى برهان غليون انه :"اذا أردنا أن نجنب بلداننا الأزمات الطاحنة القادمة الداخلية والخارجية، فعلينا منذ الان نهيئ الوضع حتى نتيح للشعب بخياراته أن يبني قوى جديدة ضرورية لضمان المستقبل" ، لذلك فإن نشوء أزمة مشاركة المواطنين يساهم في عدم الاستقرار السياسي ويؤدي دوراً كبيرا في عملية اعاقة التنمية بشكل عام، وبالتالي يؤدي فقدان المشاركة السياسية الحقيقية الى حدوث حالة من الاغتراب السياسي لدى المواطنين .

وأن معظم دول العالم لا تكاد تخلو من أن شعوبها تتكون من أقليات عرقية أو دينية، وديانات وثقافات مختلفة، ومن الصعب الحفاظ على بلد يعيش فيه فقط الأشخاص الذين يتحدثون نفس اللغة ومن نفس الدين، لقد ورث العراق العديد من الخصائص الأثنية والدينية واللغوية والمذهبية والثقافية على مدى فترة طويلة من الزمن، حيث ظهر هذا التنوع بين المجموعات العرقية واللغات والأديان والطوائف والثقافات بفضل الحضارات القديمة لبلاد ما بين النهرين التي يرجع تاريخها إلى آلاف السنين، حيث يوجد تنوع على المستوى الاثني (العرب، الكرد، التركمان، الشبك، الكلد أشور، الأرمن، الشركس)، ويوجد تنوع على المستوى الديني (المسلمون، المسيحيون، الايزيديون، الصابئين، اليهود).

وبصدد دراستنا حول التركمان في العراق، تعرض العراق لموجات من الهجرة في أوقات وفترات مختلفة، بما في ذلك الهجرة التركمانية من وطنهم السابق في آسيا الوسطى، ابتداء من العهد الاموي عام ٥٤ للهجرة وانتهاء في نهاية العهد العثماني، تعود الجذور التاريخية للتركمان الذين جاءوا الى العراق لدوافع وأسباب مختلفة الى اكثر من الف عام، ويعد التركمان بعد العرب والأكراد القومية الثالثة في العراق .

لقد تعرض التركمان في العراق لقمع تعسفي وممارسات تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان لسنوات عديدة، ويذكر التاريخ أن التركمان يحافظون على الارتباط بالشعور الوطني للعراق، فمن ناحية يربطون مصيرهم بمصيره، ومن ناحية أخرى يربطون ثقافتهم ولغتهم وهويتهم القومية إلى جانب المجتمع العراقي، ولم يحملوا السلاح لانتزاع حقوقهم، ولم يكن هناك تمرد ضد السلطة، وكان توجههم هو المطالبة بالديمقراطية والحلول السلمية لتحقيق حقوقهم الثقافية والسياسية والقومية والمشاركة في الحكم، فهم يسعون للعيش بسلام وأمان في بلدهم العراق .

وقد ضمن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ حقوق الاقليات ولا سيما التركمان في مواده (الثانية، الثالثة، الرابعة، الحادية والاربعين، الثالثة والأربعين) ومع ذلك، ظل العديد من هذه الحقوق غير مطبق، ولم يستفيد منها أصحابها، ابتداء من المشاركة السياسية إلى أداء طقوسهم وحرمانهم من حقهم في التعبير بحرية عن آرائهم ومعتقداتهم، ثم انتهاء بقتلهم وتهجيرهم من منازلهم التي عاشوا فيها آلالف السنين، حيث تم الاستيلاء على ممتلكاتهم وسبيت نسائهم، بعد ظهور الفكر التكفيري في العراق، ولاسيما بعد النكبة في الموصل في حزيران ٢٠١٤، حيث سيطر التنظيم الإرهابي (داعش) على معظم مناطقهم السكنية .

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث بعد التحولات الديمقراطية بالعالم والدعوات المطالبة بزيادة توسيع أفاق المشاركة السياسية والحريات العامة، وضمن هذا الإطار العام، ظهرت شروط للاندماج الاجتماعي والمواطنة وآليات التنفيذ التي تساهم على خلق أسس الوحدة الوطنية، حيث أصبح الاهتمام بحقوق الاقليات يأخذ دوراً مهماً في المناداة العالمية .

حيث أصبحت الأقليات العرقية مكونا مهما للدولة، خاصة بعد التطورات على المستويين الدولي والإقليمي، حيث باتت المفاهيم السياسية تأخذ دوراً كبيراً في مجال النظم السياسية المتمثلة في "الديمقراطية والمشاركة وحقوق الانسان وغيرها"، فالدراسة تبحث عن المشاركة السياسية للأقليات لاسيما حالة التركمان .

هدف البحث :

تهدف هذه الدراسة للبحث في أثر التنوع الاثني في العراق من خلال نموذج التركمان العراقيين وتطلعاتهم للأدوار السياسية والثقافية والاجتماعية التي اضطلعوا بها منذ عام ٢٠٠٥، وتكمن أهمية ذلك في قوة الدولة وضعفها وما ينتظر مستقبلهم في العراق .

إشكالية البحث :

حاول التركمان العراقيون الحفاظ على هويتهم كقومية ثالثة في البلاد في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، من خلال التأكيد على لغتهم الفريدة والفولكلور والأصول الثقافية، وتزامن هذا الوضع مع رغبة قوية في الاندماج مع البيئة الاجتماعية والثقافية، والتي تم التعبير عنها من خلال الدخول بأحزاب وكيانات سياسية غير تركمانية ، والنفور من عدهم أقلية في البلاد . حيث اعترف الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ بالتمثيل السياسي للأقليات ولا سيما التركمان، وفي الواقع شاركت جميع فئات المجتمع في الانتخابات التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠٠٥، ومع ذلك تثار بعض الأسئلة العلمية حول طبيعة هذه المشاركة : هل هي فعالة أم شكلية ؟ وعلى النحو الاتي :

١- ماهية المشاركة السياسية ؟ وما مدى أهميتها ؟ وما هي أنواعها ومستوياتها ؟

٢- مفهوم الأقليات وحقوقها ؟ وماهي المقومات الخاصة بتحديد جماعة الأقلية من بين الجماعات الاخرى ؟

٣- ما مدى نجاح دستور عام ٢٠٠٥ في تحقيق توازن بين فئات المجتمع ، في إطار حماية الوحدة الوطنية ؟

٤- ما دور التركمان في التمثيل السياسي على الصعيد الوطني ؟ أي على صعيد سلطات الدولة الرئيسة (تشريعية – تنفيذية – قضائية) .

٥- التأثير الدولي والاقليمي في قضية الأقليات لا سيما حالة التركمان في العراق ؟

٦- وما الآفاق المستقبلية للمشاركة السياسية لتركمان العراق بعد العام ٢٠٠٥ ؟

فرضية البحث :

حيث يتراوح السلوك التركماني بين الاندفاع نحو الاندماج مع المحيط الاكبر من جهة، والانكفاء نحو الذات نظراً لعدم القدرة على مواجهة الجماعات الرئيسة (العرب ، الاكراد) من جهة أخرى، وتركت هذه الثنائية المتناقضة آثارها فيما يخص التحالفات السياسية التركمانية، ومطالبهم من الحكومة التي تعد مطالب تاريخية، حيث لم يكن لها احياناً بما يكفي من اهتمام شعبي وحكومي، على غرار الجماعات القومية الأخرى .

منهجية البحث :

تعد المناهج العلمية بالبحث أحد الشروط الأساسية في تحقيق الاطار العلمي للبحث، حيث اعتمد البحث (المنهج الوصفي) بخصوص ما يتعلق بالإطار النظري، فضلاً عن استخدام (منهج التحليل النظمي) لدراسة واقع البنية الاجتماعية للعراق ومعرفة روابطه وتطوره الاجتماعي والسياسي، وكذلك تم الاستعانة (بالمنهج التاريخي) الذي يهتم بمعرفة تاريخ الظاهرة وتحليل أحداثها .

الدراسات السابقة :

على الرغم من وجود دراسات وبحوث أكاديمية علمية تتناول قضايا الأقليات من حيث المفاهيم والأصول والخصائص والأنواع والمشاركة في السلطة، ولكن هناك قلة أو ندرة في الدراسات التي تناولت "تركمان العراق" من جانب المشاركة السياسية، ويمكن الإشارة الى اهمها هنا :

١. رسالة الباحث (**باسم ياسين مجيد**) لنيل شهادة الماجستير من كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد– ٢٠٠٧، بعنوان (**الدور السياسي المعاصر للعراقيين التركمان**) . حيث بين أن الادوار السياسية التركمانية المعاصرة، كانت محدودة واقتصرت بدرجة كبيرة على ساحة كركوك بسبب ضعف النشاط السياسي التركماني، لذلك يلاحظ أن معظم المؤلفات التركمانية وغير التركمانية التي تحدثت عن تأريخهم السياسي ودورهم المعاصر كانت متشابهة على قلتها وكأنها منسوخه من بعضها، وقد وجد أنه منذ عام ٢٠٠٣ كانت هناك مشاكل مختلفة بين التركمان والأكراد أدت أحيانا إلى العنف، وهي الدراسة الأولى التي أجريت في هذا المجال .

٢. رسالة الباحث (**علاء اسماعيل صالح**) لنيل شهادة الماجستير من كلية التربية – قسم التاريخ – الجامعة المستنصرية – ٢٠١٥، بعنوان (**تركمان العراق وأوضاعهم السياسية والاجتماعية خلال الحكم الملكي في العراق ١٩٢١– ١٩٥٨**) . بيّن فيها أن التركمان لم يؤسسوا حزباً سياسياً طيلة العهد الملكي، وبقوا بعيدين عن الأحزاب السياسية العراقية، حيث توسع العمل المسلح وظهر التمرد الكردي على يد البارزاني . لذلك، فإن معظم المناطق المجاورة للتركمان ليست آمنة في الليل بسبب ضعف

تطبيق القانون، مما دفع ساكنيها الى ترك مناطقهم والابتعاد عنها، حيث كانت السبب في التوسع على حسابهم، في حين كان الموروث التركمان قد أغنى بدوره الشؤون العراقية في أوقات مختلفة، أما الحقوق الثقافية فبقيت مجرد شعارات في العهد الملكي ولم يتم تطبيقها على أرض الواقع، وظلت العزلة والانكماش التركماني ظاهرة غياب سلبي وليس معارضة إيجابية، حيث تبنى العرب والأكراد أيديولوجية التطرف القومي، وقد سيطروا على الواقع السياسي ولم يترك للتركمان شيئاً .

٣. أطروحة الباحث **(عمار شريف كاظم)** لنيل شهادة الدكتوراه من كلية التربية – ابن رشد / قسم الجغرافية – جامعة بغداد – ٢٠١٤، بعنوان **(التركمان في العراق " دراسة في الجغرافية السياسية ")** . بين فيها أن الأقلية التركمانية من القوميات التي تدعم الدولة العراقية، ويتطلعون ابناؤهم الى عراق فيدرالي أداري ، وليس فيدرالية قومية أو دينية لمحافظات العراق، وينظر اليهم كأقلية قوة وليست ضعف للبلد، وتتمثل أهم مطالبهم في هويتهم الاجتماعية والثقافية من أجل تثبيت وجودهم بعد تهميشهم لفترة طويلة .

٤. رسالة الباحث **(محمد حمزة كاظم)** لنيل شهادة الماجستير من معهد العلمين للدراسات العليا – قسم العلوم السياسية – الدراسات الدولية – ٢٠١٥، بعنوان **(المتغير التركماني في سياسة تركيا الخارجية اتجاه العراق بعد عام ٢٠٠٢)** . بين فيها أن تركيا تسعى من أجل تحقيق بعض المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق . لذلك، تحاول الإجراءات السياسية التركية تحقيق ذلك باستخدام الوسائل الاقتصادية وكذلك حجة تدخل لحماية التركمان في العراق، ويشير إلى أن تركيا تستخدم وسائل مختلفة لتحقيق أهدافها ومصالحها المنشودة في العراق، كما توصل الباحث إلى أنّ تركيا لا تستطيع أن تقطع علاقتها بالعراق بشكل تام، وذلك لوجود عدة قضايا مشتركة ، تتعلق "بالأمن القومي التركي" ومكافحة "حزب العمال الكردستاني"، وكذلك وجود التركمان في الشمال ، فضلا عن قضايا خلافية مثل (كركوك، المياه، الحدود) لذلك فأن العلاقة بين البلدين في تفاعل دائم .

هيكلية البحث :

اقتضت الضرورة العلمية للدراسة أن تتكون من ثلاثة فصول رئيسة الى جانب المقدمة والخاتمة .

حيث تناول الفصل الأول (المشاركة السياسية والاقليات (الاطار النظري)، وتضمن مبحثين اختص المبحث الأول في بيان (مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها) ، وتطرق المبحث الثاني الى (ماهية الأقليات وحقوقها) .

أما الفصل الثاني الذي يحمل عنوان (المشاركة السياسية لتركمان العراق بعد العام ٢٠٠٥)، فقد تضمن مبحثين جاء المبحث الأول بعنوان (المشاركة السياسية لتركمان العراق بعد عام ٢٠٠٣)، في حين تطرق المبحث الثاني الى (المشاركة السياسية لتركمان العراق بعد العام ٢٠٠٥) .

أما الفصل الثالث جاء بعنوان (دور القوى الخارجية ومستقبل المشاركة السياسية لتركمان العراق)، وتضمن مبحثين، تضمن المبحث الأول (دور القوى الخارجية تجاه تركمان العراق)، وتضمن المبحث الثاني عنوان (الآفاق المستقبلية للمشاركة السياسية لتركمان العراق بعد العام ٢٠٠٥) .